Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 206-223
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The effect of Audit Committees on Free Cash Flow: An Applied Study on A Sample of Companies Listed on The Iraqi Stock Market

Jalal Ali Hussein*, Muthana Rokan Jassim
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Audit Committees, Free Cash Flow, The banking sector.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 04 Mar. 2024
Accepted 12 Mar. 2024
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Jalal Ali Hussein
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The research aims to know the impact of audit committees on free cash flow. The research sample included (15) companies listed on the Iraqi Stock Exchange for the banking sector during the period extending from (2012 - 2021). The research was based on the use of a model for measuring audit committees (independence, size, number Meetings, financial experience, ownership), and that audit committees are a dummy variable, giving the value (1) if the arithmetic mean exceeds three of the five mentioned measures, this indicates the strength of the committee, and giving (0) otherwise indicates the weakness of the committee, while it was Measuring free cash flow through the measurement model of (Kieso et al., 2020), and this research relied on applied practical testing of the relationships deduced in the theoretical side of the current study, The actual data collected from the financial statements of the Iraqi banks, the research sample, was relied upon to determine the extent of the influence of audit committees on free cash flow in the private banks, the research sample. The statistical analysis program, which is SPSS, was used. Upon examination, the research concluded that there is A positive and significant effect of audit committees on the level of free cash flow, meaning that the stronger the audit committees, the greater the free cash flow. One of the most important

	recommendations of the research is that Iraqi companies should pay great attention to more effective audit committee mechanisms, given their role in strengthening the supervisory and oversight role over bank departments, which in turn is reflected in the financial performance of all banks. There is also the need for companies listed on the Iraq Stock Exchange to provide adequate information about free cash flow and voluntary disclosure of it, as this disclosure provides important information for all parties that have interests and goals related to the company, as well as educating investors about the importance of the information it provides about free cash flow and the role of this information. In giving investors an idea of the profits and gains they can obtain when investing in these companies, as well as educating creditors about the company's ability to meet its obligations. It is necessary to disclose in the financial statements of banks at the end of the fiscal year sufficient information related to the characteristics of the audit committees in terms of the number of members, the number of independent members in the committee, as well as the financial or accounting experience of the committee members, the number of committee meetings during the year, and the ownership of the committee members.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 206-223
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.12

تأثير لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر:
دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جلال علي حسين **مثنى روكان جاسم**
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة تأثير لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر، وشملت عينة البحث (15) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقطاع المصارف خلال الفترة الممتدة من (2012-2021) واستند البحث إلى استخدام نموذج قياس لجان التدقيق (الاستقلالية، الحجم، عدد الاجتماعات، الخبرة المالية، الملكية)، وإن لجان التدقيق متغير وهمي، يعطي القيمة (1) في حال تجاوز الوسط الحسابي ثلاثة من المقاييس الخمس المذكورة فأن هذا يدل على قوة اللجنة، ويعطي (0) بخلاف ذلك يدل على ضعف اللجنة، في حين تم قياس التدفق النقدي الحر من خلال نموذج القياس لـ (Kieso et al., 2020)، وقد تم الاعتماد في هذا البحث على الاختبار العملي التطبيقي للعلاقات المستنبطة في الجانب النظري من البحث الحالي، تم الاعتماد على البيانات الفعلية التي تم جمعها من واقع القوائم المالية للمصارف العراقية عينة البحث، للوصول إلى مدى تأثير لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر في المصارف الخاصة عينة البحث، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي وهو برنامج (SPSS)، وتوصل البحث عند الفحص إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للجان التدقيق في مستوى التدفق النقدي الحر، بمعنى كلما زادت قوة لجان التدقيق زاد التدفق النقدي الحر. ومن أهم توصيات البحث هو ينبغي اهتمام الشركات العراقية بشكل كبير بآليات لجان التدقيق وأكثر فعالية، نظراً لدورها في تعزيز الدور الإشرافي والرقابي على إدارات المصارف والذي بدوره ينعكس على الأداء المالي لجميع المصارف. وكذلك ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتوفير المعلومات الكافية عن التدفق النقدي الحر والإفصاح الطوعي عنه، حيث يوفر هذا الإفصاح معلومات مهمة لجميع الأطراف التي لها مصالح وأهداف مرتبطة بالشركة، وكذلك توعية المستثمرين بأهمية المعلومات التي تقدمها عن التدفق النقدي الحر ودور هذه المعلومات في إعطاء المستثمرين فكرة عن الأرباح والمكاسب التي يمكن أن يحصلوا عليها عند استثمارها في هذه الشركات، وكذلك توعية الدائنين على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. وضرورة الافصاح في القوائم المالية للمصارف في نهاية السنة المالية بمعلومات كافية تتعلق بخصائص لجان التدقيق من حيث عدد الأعضاء، وعدد الأعضاء المستقلين في اللجنة، وكذلك الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة خلال السنة، وملكية أعضاء اللجنة.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، التدفق النقدي الحر، القطاع المصرفي.

المقدمة

تم تقديم مفهوم التدفق النقدي الحر بواسطة (Jensen, 1986) الذي يشير فيه إلى مقدار التدفق النقدي الفائض الذي يمكن أن يمول المشاريع التي لها قيم حالية صافية موجبة. يمكن للمديرين تخصيص التدفق النقدي الحر في استثمارات مربحة أو إنفاقه بشكل غير فعال في خطط إعادة الهيكلة لزيادة حجم الشركة بغرض زيادة تعويض المديرين، وكذلك يمكن للمديرين أيضاً أنفاق التدفق النقدي الحر كتوزيعات أرباح للمساهمين، لذلك، يمكن لقرار الإدارة بشأن تخصيص التدفق النقدي الحر أن

يقلل أو يزيد من مشكلة الوكالة داخل الشركة. عندما تكون الملكية والإدارة منفصلين، فأن مصلحة الإدارة يمكن أن تنحرف عن مصالح المالكين. لذلك، يصبح التحكم في قرارات الإدارة ومراقبتها أمراً ضرورياً لمجلس الإدارة من أجل حماية مصالح المساهمين، إن مجلس الإدارة ولجان التدقيق هي المسؤولة بشكل أساسي عن الإدارة في هيكل حوكمة الشركة، والذي يتمثل بالحوكمة الداخلية للشركة، وبعد ذلك، تقوم لجان التدقيق بتقييم فعالية المديرين في تخصيص وإدارة التدفق النقدي الحر، التي تركز بشكل أكبر على لجان التدقيق، والتي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة الذين يساعدون في الإشراف على إدارة التدفق النقدي الحر وعملية إعداد القوائم المالية، وكذلك تعد لجان التدقيق أداة اتصال بين الإدارة والمدققين الداخلين والخارجيين.

وتتمثل لجان التدقيق التي تضم عدداً أكبر من الأعضاء المستقلين، والذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية، وتعقد اجتماعات أكثر وبشكل متكرر، والأكبر حجماً، ولديها ملكية أكبر في الشركة، تكون قادرة بشكل أفضل على تقييم قرار الإدارة بشأن المشاكل المحاسبية وأنشطة إعداد القوائم المالية.

تلعب لجان التدقيق دورًا مهمًا في مراقبة عملية إعداد القوائم المالية للشركة، إذ تجتمع لجان التدقيق بانتظام مع المدققين الخارجيين والمديرين الماليين الداخليين للشركة لتدقيق القوائم المالية والتأكد من الامتثال لضوابط المحاسبة الداخلية للشركة، ومن المفترض أن يكون للجان التدقيق تأثير على الاستحقاقات المحاسبية التقديرية. وإن وجود لجان التدقيق يؤدي إلى حماية مصالح المساهمين. وظيفتها الخاصة هي المراقبة التي تقلل من إدارة الأرباح، ومن ثم تقلل من مشاكل الوكالة، ولتحقيق هدف الدراسة قسمت على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والثالث الجانب العملي والرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: الإطار المنهجي للبحث

سيتم في هذا المبحث تناول منهجية البحث من مشكلة البحث وأهميتهُ وأهدافهُ ومخططهُ وفرضياتهُ، وحدودهُ ومنهجهُ.

1-1. مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في متغير التدفق النقدي الحر، الذي يعد أحد مصادر التمويل الداخلي المتاح للإدارة للاستثمار في المشاريع التي تحقق تدفق نقدي في المستقبل الذي يعظم ثروة المساهمين والأداء المالي للشركة. إلا أن الزيادة في مستوى التدفق النقدي الحر في الشركة قد يؤدي قيام الإدارة في استخدام التدفق النقدي الحر في مشاريع استثمارية ذات قيمة حالية سلبية. وهذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الوكالة في الشركة، إي انفصال الملكية عن الإدارة، فأن مصلحة الإدارة تنحرف عن مصالح المالكين، لذلك، يصبح التحكم في قرارات الإدارة ومراقبتها أمراً ضرورياً لمجلس الإدارة من أجل حماية مصالح المساهمين، أن مجلس الإدارة ولجان التدقيق هي المسؤولة بشكل أساسي عن الإدارة في هيكل حوكمة الشركة، والذي يتمثل بالحوكمة الداخلية للشركة، وبعد ذلك، تقوم لجان التدقيق بتقييم فعالية المديرين في تخصيص وإدارة التدفق النقدي الحر، ويمكن صياغة مشكلة البحث من السؤال الآتي:

- هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في مستوى التدفق النقدي الحر؟

2-1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية المتغيرات التي يتم تناولها وهي لجان التدقيق، والتدفق النقدي الحر، حيث شكلت هذه المتغيرات عناوين بارزة من الدراسات المهمة التي سيتم فيها قياس التدفق النقدي الحر واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة الأخرى في البيئة العراقية، وبالنسبة

للأهمية العملية يعد التدفق النقدي الحر عنصر مهم في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي وإن البحث في تأثيراته والعوائق التي تمنع من فاعليته يعد محل اهتمام كبير.

1-3. أهداف البحث: في ضوء ما تم عرضه من مشكلة البحث واهميتهُ، يتمثل الهدف الرئيسي في بيان تأثير لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر، ضمن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-4. مخطط البحث الافتراضي: تبعاً لمنهجية البحث وأطاره العام، تم تصميم أنموذج افتراضي للبحث لبيان تأثير المتغير المستقل (لجان التدقيق) في المتغير التابع (التدفق النقدي الحر) والشكل رقم (1) يوضح التأثير بين متغيرات البحث.

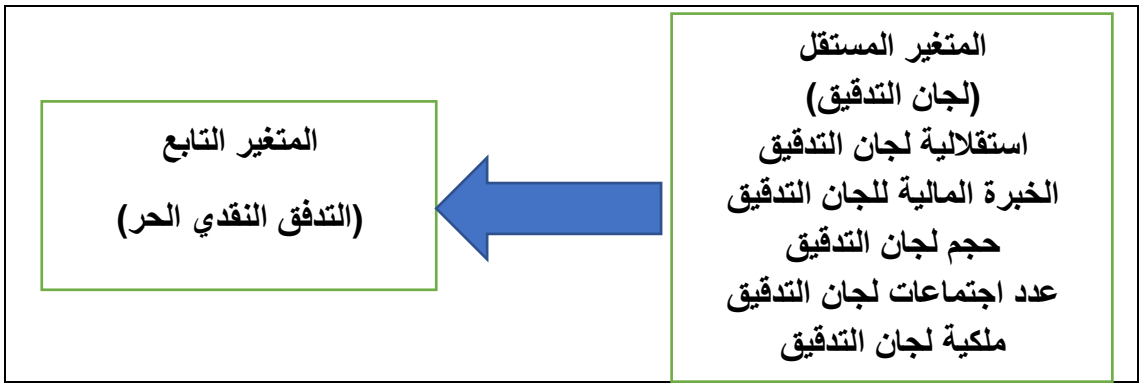

الشكل (1): نموذج متغيرات البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان.

1-5. فرضيات البحث: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في مستوى التدفق النقدي الحر.

1-6. منهج البحث: اعتمد الباحثان في هذا البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي، وهما المنهج الاستنباطي، إذ تم الاعتماد على الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث لاسيما فيما يتعلق منها بالجانب النظري، وذلك من خلال الرسائل الجامعية والبحوث والمؤتمرات العلمية والكتب والمقالات والأبحاث من المواقع الإلكترونية العربية والأجنبية. وأما المنهج الاستقرائي تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المنشورة الكترونياً الخاصة بعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية لقطاع المصارف للأعوام (2012) إلى (2021).

1-7. حدود البحث: تمثل الحدود العلمية للبحث بتناول متغيرين هما لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر، بينما اقتصرت الحدود المكانية للبحث لعينة من الشركات والمتمثلة بقطاع المصارف العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (10) مصارف، أما الحدود الزمانية للبحث فتم تحديدها بمدة (10) سنوات مالية من سنة (2012) إلى سنة (2022).

المبحث الثاني: الإطار النظري

المحور الأول: لجان التدقيق

يتضمن المبحث مفهوم للجان التدقيق، فضلا عن بيان أهداف لجان التدقيق وخصائص لجان التدقيق.

2-1. مفهوم لجان التدقيق: ويمكن تعريف لجان التدقيق فقد عرفها (Spira, 2003: 182) لجنة التدقيق هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة الرئيسي، وتغطي صلاحياتها القضايا المتعلقة بالقوائم المالية والتدقيق والرقابة المالية الداخلية، ليس لديها صلاحيات اتخاذ القرار ولا تقدم تقاريرها

مباشرة إلى مساهمي الشركة. تتكون مخرجاتها من تقارير وتوصيات إلى مجلس الإدارة الرئيسي، مما يوفر ضمانًا من خلال تقديم دليل رسمي على أنشطته الرقابية. أن دور لجنة الدقيق هو استشاري وتفاعلي إلى حد كبير، وغالباً ما يتم وصف عملها باستخدام كلمات مثل مراقب، وتدقيق، ومراعاة. كما وصفها (Arens, 2012: 88) بأن لجنة التدقيق هي عدد مختار من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تشمل مسؤولياتهم مساعدة المدققين على البقاء مستقلين عن الإدارة، تتكون معظم لجان التدقيق من ثلاثة إلى خمسة أو أحيانًا ما يصل إلى سبعة مديرين ليسوا جزءًا من إدارة الشركة. كما عرفها (بنك إنجلترا، 1987) على أنها لجنة فرعية من مجلس الإدارة مسؤولة عن متابعة الأمور المالية في الشركة، لمساعدة المجلس في اتخاذ القرارات المالية التي قد لا يكون لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لمعرفة تفاصيلها (Jrairah & Al-Beshtaw, 2014: 110). في حين حددها (Meagher, 2017: 26) على أنها لجنة فرعية مكونه من مجلس الإدارة مسؤولة بشكل عام عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، واختيار المدقق المستقل، والإشراف على إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية (كحد أدنى على القوائم المالية) ومراقبة التدقيق الداخلي والخارجي.

من خلال ما سبق يمكن للباحثين أن يعرفا لجان التدقيق هي لجنة فرعية منبثقة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، تقع على عاتقها مسؤولية الأشراف والمتابعة والمراقبة الداخلية والخارجية لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية، لمساعدة مجلس الإدارة في أتخاذ القرارات في الأمور المالية، هدفها الأساسي هو زيادة جودة التدقيق، ومن خلالها يتم استخدام لجنة التدقيق كأداة فعالة لزيادة جودة الافصاح، وتتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل يكونون مستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وأن يمتلك عضو واحد من أعضاء اللجنة الخبرة المالية والمحاسبية.

2-2. أهداف لجان التدقيق: تهدف لجان التدقيق إلى القيام بالإشراف على السياسات والممارسات المحاسبية والقوائم المالية في الشركة والالتزام بتعليمات لجنة التدقيق، وبالتالي، فهي تقوم بمساعدة مجلس الإدارة في القيام بتطبيق مسؤولياته القانونية، وكذلك تعمل على أنها قناة اتصال بينه وبين المدققين الخارجيين والداخليين وتشتمل على الأهداف الآتية هي: (ACC, 2017: 1)، و(Fares, et al., 2021)، و(LCL (LTD), 2022: 48)، و(Verschoor, 2008: 92) (Jassim, 2019: 79).

1. مراقبة جودة وسلامة القوائم المالية للشركة، وإعداد القوائم المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح، بما في ذلك الضوابط الداخلية.
2. الإشراف على امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.
3. الإشراف على مؤهلات شركة المحاسبة العامة المسجلة (المدقق الخارجي المستقل) واستقلاليتها.
4. تدقيق القوائم المالية ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وتقارير المراجعة الدورية.
5. التوصية بتعيين / إعادة تعيين المدققين القانونيين وتحديد أتعابهم.
6. الإشراف على أداء المدقق المستقل للشركة ووظيفة التدقيق الداخلي.
7. الإشراف على امتثال الشركة للمعايير الأخلاقية التي تتبناها الشركة.
8. الإشراف على إدارة مخاطر الشركة المتعلقة بالقوائم المالية.

3-2. خصائص لجنة التدقيق: يعتمد نجاح لجان التدقيق، في القيام بمسؤوليات ومهام اللجنة على أن تتوفر مجموعة من الخصائص في أعضاء اللجنة، تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية ومن ثم تحقيق أهداف هذه اللجنة، ومن أهم هذه الخصائص هي:

أولاً. استقلالية لجان التدقيق: المدير المستقل هو الشخص الذي ليس لديه أي علاقة مالية أو مادية مع الشركة أو الأشخاص المرتبطين بالشركة، والتي قد تؤثر على استقلاليته، من المحتمل أن تكون لجنة التدقيق المستقلة خالية من ضغوط الإدارة، وقد تكون أكثر فعالية في مراقبة عملية إعداد القوائم المالية.(Jassi, 2022) (Mishra & Malhotra, 2016: 250).

ثانياً. الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق: بعد توفر خاصية الاستقلال للجان التدقيق يتبعها ويكملها خاصية الخبرة المالية، تعد الخبرة في المحاسبة المالية أمرًا بالغ الأهمية لأعضاء لجنة التدقيق، حيث تسمح الخبرة في المحاسبة المالية لأعضاء لجنة التدقيق بفهم عملية التدقيق وحل الخلافات بين الإدارة والمدققين الخارجيين، وجعلهم أكثر احترافًا والتكيف بسرعة مع تغييرات الأعمال والابتكار، وبالتالي، فأن هذه الخبرة تمكن لجان التدقيق من فهم المخاطر التي تواجهها الشركة وتعزز جودة القوائم المالية (Ghazi & Jasim, 2023) (Chariri & Januarti, 2017: 307-308).

ثالثاً. حجم لجان التدقيق: يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى شركة ومن دولة إلى دولة أخرى، حسب حجم مجلس الإدارة، وحسب حجم الشركة، وحسب طبيعة نشاط الشركة. ولكن بما يجب أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق خليط من القدرات والخبرات التي تمكن لجنة التدقيق بالقيام بالمهام التي توكل إليها ولتحقق أهداف اللجنة (عيسى، 2021: 21)(Faris, 2020: 573) .

رابعاً. اجتماعات لجنة التدقيق: يعد عدد تكرار اجتماعات لجان التدقيق، من أهم الخصائص الدالة على كفاءة لجان التدقيق، وإن عدد الاجتماعات السنوية ينعكس في الجهد الذي تستثمره اللجنة في واجباتها الرقابية. من المرجح أن تصبح لجان التدقيق التي تجتمع بشكل متكرر على دراية بقضايا القوائم المالية التي قد تؤثر في النهاية على جودة الأرباح المبلغ عنها (Braswel et al., 2012: 194).

خامساً. ملكية الأسهم للجان التدقيق: تؤدي زيادة نسبة ملكية الأسهم للجان التدقيق في الشركة التي تساعد في تحسين عملية إعداد القوائم المالية في الشركة، وتقلل من فرصة الغش والتضليل في القوائم المالية، وذلك لأن الزيادة في نسبة ملكية الأسهم لأعضاء لجان التدقيق تحفزهم على مراقبة الإدارة والاهتمام بنتائج الشركة، وإن امتلاك أعضاء لجان التدقيق للأسهم قد تؤدي إلى زيادة احتمالية أن تتواطأ لجان التدقيق مع الإدارة من أجل حماية مصالحهم، وبالتالي من الممكن أن تضعف من استقلاليتهم، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض جودة القوائم المالية، وبالتالي يؤثر غلى مستوى الافصاح المحاسبي (شبيطة والشطناوي، 2020: 211) (Jasim & Abdullah, 2019: 89).

من خلال ما سبق يرى **الباحثان** إن خصائص لجان التدقيق المتمثلة بـ(الاستقلالية، والخبرة المالية، والحجم، وعدد الاجتماعات، والملكية) التي تتوفر في لجان التدقيق الفعالة من خلال تحسين عملية إعداد القوائم المالية، وتقليل مشكلة الوكالة، ومساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، وإيصالها المعلومات للمستخدمين بالصورة الصحيحة.

المحور الثاني: مفهوم التدفق النقدي الحر وانواعه واستخداماته

1. **مفهوم التدفق النقدي الحر**: وقد كان جنسن هو أول من صاغ مصطلح التدفق النقدي الحر فقد عرفهُ هو التدفق النقدي الذي يزيد عن ذلك المطلوب لتمويل جميع المشاريع التي لها صافي قيم حالية موجبة عند خصمها بالتكلفة المتعلقة برأس المال (Jensen, 1986: 325). ووصفه (Nouri & Gilaninia, 2017: 271) بأنه الفائض النقدي الناتج عن تنفيذ جميع المشاريع بصافي القيمة الحالية الموجبة التي تديرها الشركة خلال الفترة. كما عرفهُ (Lutfiana & Riduwan, 2018: 5). على أنه التدفق النقدي المتاح فعليًا للتوزيع على جميع المستثمرين

(المساهمين) بعد أن وضعت الشركة جميع استثماراتها في الأصول الثابتة والمنتجات الجديدة ورأس المال العامل اللازم للحفاظ على العمليات الجارية. كما حددهُ (Lewis, 2018: 2) على أن التدفق النقدي الحر من الناحية المالية هو الأموال الناتجة عن طرح أي استثمار معاد لصافي أرباح التشغيل بعد الضريبة، كمصطلح مالي يزيل تأثيرات الضرائب بشكل تام لأن هذا يمكن أن يزيد أو يقلل من أداء التدفق النقدي الحر.

2. **أنواع التدفق النقدي الحر:** هناك نوعين من التدفق النقدي الحر هما التدفق النقدي الحر لحقوق الملكية والتدفق النقدي الحر للشركة وفيما يأتي نوضح الفرق بين المفهومين الأساسيين للتدفق النقدي الحر.

أولاً. التدفق النقدي الحر لحقوق الملكية: هو صافي التدفق النقدي التشغيلي المتاح بعد أن تفي الشركة بجميع التزاماتها من الديون ونفقات رأس المال ورأس المال العامل، والتي يتم توزيعها على حاملي الأسهم (Hendrawan et al., 2019: 99).

ثانياً. التدفق النقدي الحر للشركة: هناك طريقة أكثر تطوراً لفحص المرونة المالية للشركة وهي تطوير تحليل التدفق النقدي الحر، التدفق النقدي الحر هو مقدار التدفق النقدي التقديري الذي تمتلكه الشركة، ويمكن استخدام هذا التدفق النقدي لشراء استثمارات إضافية، أو سداد ديونها، أو شراء أسهم خزينة، أو إضافته إلى سيولتها. يقوم مستخدمو القوائم المالية بحساب التدفق النقدي الحر، أولاً نقوم بخصم النفقات الرأسمالية للإشارة إلى أنه أقل النفقات التقديرية التي تقوم بها الشركة بشكل عام، (بدون بذل جهود متواصلة لصيانة المرافق وتوسيعيها، فمن غير المرجح أن تتمكن أي شركة من الاستمرار في الحفاظ على مركزها التنافسي). ثم نقوم بعد ذلك بخصم الأرباح. على الرغم من أن الشركة يمكنها خفض أرباحها، إلا أنها عادة ما تفعل ذلك فقط في حالات الطوارئ المالية. والمبلغ الناتج بعد هذه الاستقطاعات هو التدفق النقدي الحر للشركة. ومن الواضح أنه كلما زاد مقدار التدفق النقدي الحر، زاد مقدار المرونة المالية للشركة (Kieso et al., 2014: 203).

3. **استخدامات التدفق النقدي الحر:** تحتاج الشركات التدفق النقدي الحر للاستخدامات الآتية: (Ehrhardt & Brigham, 2011: 64) & (Alnawaiseh et al., 2017: 1).

1. سداد توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين.
2. أعادة شراء الأسهم.
3. دفع الفائدة المستحقة للمقرضين، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التكلفة الصافية للشركة هي مصروفات الفوائد بعد الضرائب.
4. تسديد الديون.
5. شراء استثمارات قصيرة الأجل لأغراض المتاجرة (الأصول الغير تشغيلية).

من خلال ما سبق، يرى **الباحثان** وجود استخدامات متعددة للتدفق النقدي الحر، فأن هذا يلزم الإدارة على اختيار الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات، فأن عملية استخدام التدفق النقدي الحر وبشكل مناسب سيعزز من أداء الشركة في الحاضر والمستقبل.

4. **العلاقة بين استقلالية لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر:** تعد الاستقلالية أحد الخصائص المهمة للجان التدقيق الفعالة وهي الاستقلال عن الإدارة. ومن خلال توفير مصدر مستقل للمشورة لمجلس الإدارة، تلعب لجان التدقيق دورًا رئيسيًا في تشكيل حوكمة الشركات. ومن أهم الممارسات أن يكون أغلبية أعضائها مستقلين عن الإدارة لضمان استقلالية لجان التدقيق. عضو لجان التدقيق المستقل هو الشخص الذي لا يعمل في الشركة أو يقدم أي خدمات للشركة خارج نطاق واجباته كعضو في اللجنة.

تساعد استقلالية لجنة التدقيق على ضمان الشفافية للإدارة وخضوعها للمساءلة أمام أصحاب المصالح. ومن المتوقع أن يكون أعضاء لجان التدقيق المستقلة أكثر موضوعية وأقل احتمالا لتجاهل أوجه القصور المحتملة في التلاعب في القوائم المالية (Oliver & Grace, 2017: 281) وتناولت أبحاث قليلة العلاقة بين استقلالية لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر مثل بحث (Benjamin et al., 2013)، و(Abdi et al., 2019)، و(Adinehzadeh & Jaffar, 2013). والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلالية لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر، وهذا يشر إلى أن وجود المزيد من أعضاء لجان التدقيق المستقلين يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الحرة في الشركات. بحيث لا يمتلك أعضاء لجنة التدقيق المستقلين أية علاقات مع أعضاء المجلس التنفيذي ويمكنهم تقديم وجهات نظر مستقلة فيما يتعلق بالقرارات المالية والتشغيلية التي تتخذها الإدارة التنفيذية للشركة، كما تعمل استقلالية لجان التدقيق على التخفيف من مشاكل الوكالة التي تنشأ من الاستثمارات في المشاريع غير الاقتصادية، حيث تتحدى العناصر الأكثر ذاتية لخيارات الاستثمار من أجل منع التدفقات النقدية الحرة التي يتم استثمارها في المشاريع الخاسرة.

5. **العلاقة بين حجم لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر:** تزداد فعالية لجان التدقيق مع زيادة حجمها بسبب وجود أعضاء من ذوي الخبرة والمعرفة. فضلا عن ذلك، فإن لجان التدقيق الأكبر حجمًا قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية لأنها على استعداد لتخصيص المزيد من الموارد والسلطات، لذلك، هناك إمكانية أكبر لكشف وحل المشكلات المحتملة في القوائم المالية للشركات. أن لجان التدقيق الكبيرة أكثر فعالية في مراقبة الإدارة العليا وتحسن من جودة القوائم المالية، وبالتالي تقلل احتمالية التعديلات في القوائم المالية (Mohammad et al.,2018:6)، وتناولت أبحاث قليلة العلاقة بين حجم لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر مثل بحث (Benjamin et al,2013)، و (Adinehzadeh & Jaffar,2013)، و(Abdi et al.,2019). والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر، وهي تشير إلى أن حجم لجان التدقيق الأكبر يؤدي إلى توفر تدفق نقدي أكثر حرية. توفر لجان التدقيق الأكبر حجمًا مجموعة من الخبرات (المحاسبية والمالية) وآراء للمديرين لاتخاذ قرارات أفضل بشأن تحسين التدفقات النقدية الحرة للشركة، قد يتحدى أعضاء لجان التدقيق الذين يتمتعون بمزيد من الآراء والخبرة جوانب (الملاءمة والقبول والجدوى) لخيارات الاستثمار ويعملون كأوصياء على التدفقات النقدية الحرة للشركات لمنع فرص إهدار التدفقات النقدية الحرة في الاستثمارات غير الاقتصادية. كما إن وجود المزيد من أعضاء لجان التدقيق المستقلين يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الحرة في الشركات، لا يمتلك أعضاء لجان التدقيق المستقلين علاقات مع أعضاء المجلس التنفيذي ويمكنهم تقديم وجهات نظر مستقلة فيما يتعلق بالقرارات المالية والتشغيلية التي تتخذها الإدارة التنفيذية للشركة.

6. **العلاقة بين عدد اجتماعات لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر:** إن عدد اجتماعات لجان التدقيق يعكس فعالية المراقبة للجنة، وتستخدم الأدبيات تكرار الاجتماعات كمؤشر لقياس نشاط لجان التدقيق. إن لجان التدقيق التي تجتمع بشكل متكرر تكون على علم أفضل بظروف الشركة، وتوفر آلية أكثر فعالية للإشراف والمراقبة للأنشطة المالية، والتي تشمل إعداد القوائم المالية للشركة والإبلاغ عنها. وإن أعضاء لجان التدقيق ملتزمون بعقد اجتماعات هادفة وموضوعية والتي لا تزال بدورها تؤدي إلى مراقبة أفضل وتحسين عملية إعداد القوائم المالية (Mardessi,2021:22). وتناولت ابحاث قليلة العلاقة بين عدد اجتماعات لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر مثل بحث (Benjamin et

(al.,2013، و(Adinehzadeh & Jaffar,2013) والتي توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجان التدقيق والتدفق النقدي الحر، يعني أن تكرار اجتماعات لجان التدقيق يؤثر على مقدار التدفق النقدي الحر، وهذا يعني أن المزيد من اجتماعات لجان التدقيق تؤدي إلى المزيد من مبلغ التدفق النقدي الحر، ويجب على لجان التدقيق إعداد أعضائها بوقت كافٍ بهدف أداء مهامهم المتمثلة في مراقبة إجراءات إعداد القوائم المالية لشركتهم. وبناءً على ذلك، بأن يجتمع أعضاء لجان التدقيق أربع مرات على الأقل (كل ثلاثة أشهر) خلال السنة وأن يناقشوا جودة القوائم المالية والمشاكل المحاسبية والمشاكل المتعلقة بالرقابة مع الأعضاء والمديرين الخارجيين.

7. **العلاقة بين الخبرة للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر:** إن وجود أعضاء خبراء في المجال المحاسبي أو المالي بين أعضاء لجان التدقيق يزيد من احتمالية الكشف عن بيانات غير دقيقة في القوائم المالية لأن هؤلاء الأفراد مطالبون بمراعاة قواعد الأخلاقيات للحفاظ على سمعتهم، ولذلك فإن وجود أعضاء خبراء في لجان التدقيق يمكن أن يؤدي إلى مراقبة أكثر فعالية للشركات، وتجدر الإشارة إلى أن الخبرة المحاسبية أو المالية ليست ضرورية لجميع أعضاء اللجنة لأن اللجنة يمكنها الاستعانة بمستشارين في مجالات متخصصة، ومع ذلك، يجب أن يكون أعضاء اللجنة قادرين على طرح الأسئلة الصحيحة. ومرة أخرى، من الضروري أن يكون هناك على الأقل عضو واحد من أعضاء لجان التدقيق متخصص في المحاسبة أو الإدارة المالية لزيادة فعالية وجودة الأداء ويكون على دراية بجميع الأحداث والتغيرات في عمليات ومتطلبات إعداد القوائم المالية (Namakavarani et al.,2021:4). وتناولت أبحاث قليلة العلاقة بين الخبرة للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر مثل بحث (Abdi et al., 2019). والذي توصل إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الخبرة للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر، فإن وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدور الرقابي والإشرافي للجان التدقيق على سلوك الإدارة لتقديم المعلومات وفقا لنظرية الوكالة، فإن وجود لجان تدقيق التي تضم نسبة أعلى من الأعضاء ذوي الخبرة المالية يمكن أن تحد من وصول الإدارة إلى التدفق النقدي الحر، ونتيجة لذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى التدفق النقدي الحر، ومع ذلك، وفقا لنظرية تكلفة المعاملة، مع الأخذ في الاعتبار أن الأعضاء ذوي الخبرة المالية في لجان التدقيق لديهم إلمامهم بشكل واسع بمفاهيم الإدارة المالية والاستثمار، والتدفق النقدي الحر يفرض تكلفة فائدة أقل (تكلفة رأس المال) على الشركة، مما يسمح الإدارة على التوسع في التدفق النقدي الحر.

8. **العلاقة بين الملكية للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر:** الملكية الإدارية هي ملكية من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة أو المفوض أو أي شخص يشارك بشكل مباشر في اتخاذ القرارات في الشركة، وهي إحدى الآليات المستخدمة لحل النزاعات هي تحسين الملكية الإدارية من أجل مواءمة مصالح المالكين مع المدير. كلما زادت الملكية الإدارية، ستنخفض تكلفة الوكالة. وذلك لأنه كلما كبرت الملكية الإدارية، كلما زادت المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة وكذلك مالك الشركة، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الوكلاء المستخدمة في المراقبة (Stela & Rhumah,2017:16). وتناولت ابحاث قليلة العلاقة بين الملكية للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر مثل بحث (Nekhili et al.,2016). والذي توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية للجان التدقيق والتدفق النقدي الحر، عندما يمتلك المديرون عددًا كبيرًا من الأسهم، فمن غير المرجح أن يقوموا بتعظيم ثرواتهم الشخصية من خلال السلوك الانتهازي، لأنهم قد يعانون من العواقب. ولذلك فإن هذه المشاركة تضمن استغلالاً

أفضل للتدفقات النقدية الحرة، يؤكد على دور الملكية الإدارية في الحد من المخاطر المتعلقة بالتدفق النقدي الحر. إن تكاليف الوكالة الناجمة عن التدفق النقدي الحر هي وظيفة متناقصة للملكية الإدارية.

من خلال ما سبق **يرى الباحثان** إن لجان التدقيق المتمثلة بـ(الاستقلالية، والحجم، والخبرة، وعدد الاجتماعات، والملكية) كان لها تأثير إيجابي في التدفق النقدي الحر، أي كلما كانت لجان التدقيق فعالة أدى ذلك التأثير إلى زيادة التدفق النقدي الحر، وهذا يؤدي إلى استثماره في مشاريع ذات قيم حالية موجبة.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

بعد استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث، فأن الخطوة الثانية لهذا البحث، تتمثل في اختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج.

3-1. مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان البحث في القطاع المصرفي الذي يعد مرتكز أساسي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، وقد تم تحديد مجتمع البحث في المصارف كافة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، عينة البحث فقد تم تحديدها بمحدد زمني أمدها 10 سنوات من عام 2012 ولغاية 2021، ومحدد عددي إذ تم اختيار 15 مصرفا بناءً على شرطين الأول استمرارية الإفصاح عن البيانات خلال الفترة المحددة للبحث، والشرط الثاني توافر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات، كما يمثل هذا العدد من المصارف ما نسبة 10% من إجمالي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 152 شركة خلال عام 2022، كذلك عدد العينة يمثل ما نسبته 32% من إجمالي عدد المصارف المدرجة والبالغ عددها 48 مصرف خلال نفس العام، والجدول رقم (1) يظهر المصارف عينة البحث.

الجدول (1): المصارف عينة البحث

ت	المصرف	الرمز	ت	المصرف	الرمز
1	مصرف الائتمان العراقي	BROI	9	مصرف الخليج التجاري	BGUC
2	مصرف أشور الدولي	BASH	10	مصرف الشرق الأوسط	BIME
3	مصرف سومر التجاري	BSUC	11	المصرف التجاري العراقي	BCOI
4	مصرف بغداد	BNKB	12	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
5	مصرف الموصل للتنمية	BMFI	13	المصرف الأهلي العراقي	BNOI
6	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	14	مصرف الشمال	BNOR
7	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	15	مصرف عبر العراق	BTRI
8	المصرف المتحد للاستثمار	BUND			

المصدر: الجدول رقم (1) من إعداد الباحثان.

3-2. قياس متغيرات البحث: والتي تتضمن قياس نوعين من المتغيرات هي المستقل (لجان التدقيق)، والتابع (التدفق النقدي الحر)، وقد تم قياسها كما يأتي:

المتغير الأول: المتغير المستقل (لجان التدقيق): تم تحديد خمس فقرات لتمثيل لجان التدقيق كوكيل لها، كما تم قياس لجان التدقيق ككل في الفقرة السادسة كما يأتي:

1. **استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** وتقاس من خلال نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق إلى أجمالي عدد أعضاء اللجنة (كشكش ودرغام، 2021: 143)، (العيادة، 2022: 19).

2. **حجم لجنة التدقيق:** ويقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة التدقيق (كشكش ودرغام،2021: 143)، (العيادة،2022: 19).
3. **عدد اجتماعات لجنة التدقيق:** وتقاس بعدد الاجتماعات المنعقدة للجنة خلال السنة المالية، ويقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً (العيادة،2022: 19).
4. **الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق:** يتم قياسها بعدد الأعضاء في لجنة التدقيق اللذين يتمتعون بالخبرة وحاصلين على الشهادة في التخصصات المحاسبية والمالية إلى العدد الكلي لأعضاء اللجنة (كشكش ودرغام،2021: 144).
5. **نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق من أسهم الشركة:** وتقاس من خلال قسمة مجموع الأسهم المتداولة التي يملكها أعضاء لجنة التدقيق على رأس المال المدفوع (كشكش ودرغام،2021: 144).
6. **لجان التدقيق:** تم قياسها كمتغير وهمي، إذ تعطى القيمة1(للتعبير عن قوة اللجنة إذا تجاوزت ثلاث من مقاييسها الخمس الوسط الحسابي لها في حين تعطى القيمة (0) بخلاف ذلك للتعبير عن ضعف اللجنة.

المتغير الثاني: التدفق النقدي الحر: ويتم قياس المتغير وفق نموذج (Kieso et al.,2020) وهو لفحص المرونة المالية للشركة وهي تطوير تحليل التدفق النقدي الحر. التدفق النقدي الحر هو مقدار التدفق النقدي التقديري الذي تمتلكه الشركة. يمكنه استخدام هذا التدفق النقدي لشراء استثمارات إضافية، أو سحب ديونه، أو شراء أسهم الخزينة، أو ببساطة فضلا عن السيولة. يقوم مستخدمو القوائم المالية بحساب التدفق النقدي الحر كما هو موضح (Kieso et al.,2020:409).

Free Cash Flow = Net Cash Provided by Operating Activities by Operating Activities - Capital Expenditures - Cash Dividends

Free Cash Flow = التدفق النقدي الحر

= Net Cash Provided by Operating Activities by Operating Activities

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

Capital Expenditures = النفقات الرأسمالية

Cash Dividends = الأرباح النقدية

وقد تم تقسيم القيمة الناتجة على إجمالي الموجودات لتكون النتيجة كنسبة مئوية بدلاً من القيمة المطلقة، وكلما زادت القيمة دل ذلك على زيادة التدفق النقدي الحر والعكس بالعكس.

3-3. التحليل الوصفي للمتغيرات: يظهر الجدول رقم (2) وصف لمتغيرات البحث وبأبعاده كافة حسب المصارف عينة البحث باعتماد أساليب إحصائية مناسبة تتعلق بإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري وغيرها. الجدول رقم (2): وصف المتغيرات حسب المصارف

الجدول (2): وصف متغير لجان التدقيق بأبعادها الخمس والتدفق النقدي الحر حسب المصارف

ت	المصارف	الاستقلالية	الحجم	الاجتماعات	الخبرة	الملكية	التدفق
		(X1)	(X2)	(X3)	(X4)	(X5)	(M)
1	الائتمان العراقي	1.000	3.000	4.200	0.233	0.001	-0.010
2	اشور الدولي	1.000	3.000	3.900	0.366	0.107	0.028
3	سومر التجاري	0.885	3.500	4.300	0.295	0.096	0.009
4	مصرف بغداد	0.930	3.400	3.900	0.582	0.002	0.069

ت	المصارف	الاستقلالية (X1)	الحجم (X2)	الاجتماعات (X3)	الخبرة (X4)	الملكية (X5)	التدفق (M)
5	الموصل للتنمية	1.000	3.000	4.300	0.333	0.058	0.018
6	الاتحاد العراقي	1.000	3.000	4.200	0.333	0.063	-0.026
7	الاستثمار العراقي	0.975	3.100	4.300	0.325	0.017	-0.001
8	المتحد للاستثمار	0.975	3.100	5.300	0.325	0.112	-0.029
9	الخليج التجاري	0.860	3.500	12.400	0.423	0.049	-0.011
10	الشرق الأوسط	0.950	3.200	14.000	0.316	0.002	0.151
11	التجاري العراقي	1.000	3.000	3.500	0.500	0.470	0.009
12	المنصور للاستثمار	1.000	3.000	5.200	0.333	0.029	0.007
13	الاهلي العراقي	1.000	3.000	7.200	0.333	0.187	0.056
14	مصرف الشمال	1.000	3.000	7.600	0.333	0.078	-0.101
15	عبر العراق	0.875	3.400	8.800	0.450	0.083	-0.019
	الاجمالي	0.963	3.147	6.207	0.365	0.090	0.010

المصدر: الجدول رقم (2) من إعداد الباحثان بالاعتماد برنامج (SPSS) الإحصائي.

يظهر الجدول رقم (2) الوسط الحسابي للخصائص الخمس للجان التدقيق للسنوات العشر (2012-2021) لكل مصرف من المصارف عينة البحث، إذ يلاحظ أن أغلب المصارف يتمتعون بنسبة استقلالية لجان التدقيق تقارب 100%، بمعنى أن أعضاء لجان التدقيق في المصارف عينة البحث يتمتعون باستقلالية ولا يشغلون وظائف ضمن تلك المصارف، مما يدعم الجهد الرقابي لأعضاء اللجنة في متابعة عمل المصرف والأشراف على تنفيذ الإجراءات داخل المصرف، كما يلاحظ إن أغلب عينة البحث يتضمنون لجان تدقيق يمتلكون عدد 3 أعضاء فقط، مع وجود ما يتجاوز هذا العدد في بعض السنوات في المصارف، كما يلاحظ وجود تفاوت في عدد الاجتماعات إذ هنالك بعض المصارف بلغ متوسط اجتماعاتها السنوية 14 اجتماع سنويا كمتوسط على مدى عشر سنوات كما في مصرف الشرق الأوسط، في حين أن أغلب المصارف كان متوسط الاجتماعات ما بين 3-5 اجتماعات سنوياً، ويلاحظ أن نسبة أعضاء لجان التدقيق ذوي التخصصات المالية والمحاسبية كحد أدنى بنسبة 29.5% في مصرف سومر التجاري، في حين أن في مصرف بغداد سجل أعلى نسبة خبرة بمقدار 58.2% من ذوي التخصصات المالية والمحاسبي، أما نسبة الملكية لأعضاء لجان التدقيق فقد كانت الأعلى في المصرف التجاري العراقي بنسبة 47% يليه مصرف الأهلي العراقي بنسبة 18.7%، بالمقابل كانت نسبة الملكية في مصرف الائتمان كمتوسط 0.1% وهي نسبة صغيرة جدا يليها مصرف بغداد بنسبة 0.2%، وهي نسب ضئيلة جدا ولا يمكن أن تكون ذات تأثير مهم.

كما يلاحظ من الجدول رقم (2) مصرف بغداد سجل أعلى مستوى تدفق نقدي حر بنسبة (6.9%) يليه المصرف الأهلي العراقي بنسبة (5.6%)، أما أدنى نسبة فكانت في مصرف الشمال بنسبة (-10.1%).

في حين يظهر الجدول رقم (3) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث على المستوى الكلي لعينة البحث.

الجدول (3): التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
X1	0.963	0.097	0.500	1.000	10.1%
X2	3.147	0.424	2.000	5.000	13.5%
X3	6.207	3.892	1.000	25.000	62.7%
X4	0.365	0.130	0.000	0.750	35.5%
X5	0.090	0.164	0.001	0.803	181.5%
X	0.380	0.487	0.000	1.000	128.2%
M	0.010	0.205	-0.844	0.662	2041.8%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد برنامج (SPSS) الإحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة الاستقلال لأعضاء لجان التدقيق تقدر بنسبة 96.3% وهي نسبة كبيرة جدا ومما يؤكد تعميم هذه النسبة على العينة ككل هو انخفاض الانحراف المعياري ويدعمه انخفاض معامل الاختلاف الذي كان بنسبة 10.1% وهي أقل بكثير من النسبة المعيارية للمعامل الاختلاف البالغة 50%، مما يدل على الاتساق في المشاهدات وعدم وجود تباين كبير بينها. كما يلاحظ إن متوسط عدد الأعضاء للجان التدقيق يتجاوز العدد 3 بقليل وهذا على مستوى العينة ككل بدلالة انخفاض الانحراف المعياري وانخفاض معامل الاختلاف، كما بلغ متوسط الاجتماعات السنوية للمصارف عينة البحث أكثر من 6 اجتماعات بقليل، إلا أن هذا العدد لا يمكن تعميمه على العينة ككل كمتوسط سنوي وذلك لتجاوز معامل الاختلاف النسبة المعيارية مما يعني وجود تشتت وتفاوت في المشاهدات ومن ثم عدم إمكانية تعميم نتيجة الوسط الحسابي للعينة ككل. أما نسبة الأعضاء من ذوي التخصصات المالية والمحاسبية فتبلغ 36.5% تقريبا وهذه النسبة يمكن تعميمها للعينة ككل نظراً لوجود الاتساق في المشاهدات وانخفاض التشتت الذي يدل عليه انخفاض الانحراف المعياري وانخفاض معامل الاختلاف. كما يلاحظ أن متوسط نسبة الملكية لأعضاء لجان التدقيق لاسهم المصارف تقدر بنسبة 9% تقريباً، إلا أن هذا الرقم للوسط الحسابي لا يمكن تعميمه للعينة ككل نظرا لارتفاع قيمة الانحراف المعياري وكذلك لارتفاع معامل الاختلاف الذي يدل على التشتت وعدم الاتساق في المشاهدات. كما تدل نسبة لجان التدقيق ككل على ضعف قوة هذه اللجان للعينة التي أظهرت نسبة 38% أي أقل من المتوسط، إلا أن هذا المستوى من الضعف في قوة لجان التدقيق لا يمكن تعميمه للعينة ككل بدلالة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، أما مستوى التدفق النقدي الحر فأن قيم الوسط الحاسبي لوجود تشتت كبير في المشاهدات بدلالة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ومع هذا فيلاحظ أن التدفق النقدي الحر يقدر بنسبة (1%).

3-4. اختبار التأثير الكلي: تضمنت هذه الفقرة فرضية رئيسية واحدة:

(Ho). الفرضية الرئيسية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في مستوى التدفق النقدي الحر.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير مستوى التدفق النقدي الحر بدلالة لجان التدقيق، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في مستوى التدفق النقدي الحر، والجدول رقم (5) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (5): تأثير لجان التدقيق في التدفق النقدي الحر

المتغيرات	(R^2)	(R^2) المعدل	قيمة (F)	(Sig.)
لجان التدقيق	0.151	0.145	26.293	0.000
	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)
	-0.052	0.163	5.128	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد برنامج (SPSS) الإحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (5) ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (26.293) وحسب القيمة الاحتمالية لها التي كانت عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير مستوى التدفق النقدي الحر وفق النموذج (2) بدلالة لجان التدقيق، وهذا يشير إلى صحة النموذج. كما تدل قيمة (T) البالغة (5.128) عند مستوى قيمة احتمالية أقل من 5% على معنوية تأثير لجان التدقيق في مستوى التدفق النقدي الحر، في حين تدل قيمة بيتا (β) البالغة (0.163) والموجبة على إيجابية ذلك التأثير، بمعنى كلما زاد مستوى قوة لجان التدقيق في المصرف فأن ذلك ينعكس في زيادة مستوى التدفق النقدي الحر، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.151) على أن لجان التدقيق تفسر ما نسبته (15.1%) من التغيرات الحاصلة في مستوى التدفق النقدي الحر. عليه يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية. هذه النتيجة تتفق مع بحث (Benjamin et al., 2013)، وبحث (Adinehzadeh & Jaffar, 2013) الذي أجريا في ماليزيا، واللذان توصلا إلى وجود تأثير ايجابي للجان التدقيق في التدفق النقدي الحر في الشركة، كما اتفقت بحث (Abdi et al., 2019) والذي أجري في إيران، والذي توصل إلى وجود تأثير إيجابي للجان التدقيق في التدفق النقدي الحر. وهذا يعني كلما زاد تأثير مستوى قوة لجان التدقيق زاد مستوى التدفق النقدي الحر.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

وفقاً لما تناوله الباحثان في الإطار النظري لبيان مفهوم متغيرات البحث، وكذلك عرض أهم ما توصل إليه التحليل العلمي من نتائج تطبيقية، فقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كما يأتي:

4-1. الاستنتاجات: بناء على ما تم تناوله في الجانب النظري والعملي للبحث، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

1. تعد لجان التدقيق إحدى آليات حوكمة الشركات التي تهدف إلى تدعيم مصداقية القوائم المالية السنوية، وهذا يتم من خلال المتابعة الأشراف الفعال والتحقق من تطبيق المعايير والقواعد الخاصة بنظام الإدارة.
2. يعد التدفق النقدي الحر عاملاً من العوامل المهمة في الشركات ولمستخدمي القوائم المالية لما لهُ من دور مهم في مجالات عدة منها يعد مؤشراً إيجابياً على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، ولتعظيم قيمة الشركة، وشراء استثمارات، وتوزيع أرباح للمساهمين.
3. إن عدم الاستخدام الأمثل للتدفق النقدي الحر، يؤدي ذلك إلى خلق مشكلة الوكالة، وهو أن المديرين يميلون لتحقيق منافعهم الشخصية من خلال التدفق النقدي الحر على حساب مصالح المساهمين.
4. إذ تبين من الدراسة النظرية أن آليات لجان التدقيق كان لها الدور المهم في زيادة الشفافية في الشركة عبر دعم الممارسات المحاسبية المتعلقة بالتدفق النقدي، ويمكن لآليات لجان التدقيق التي تؤدي الدور المهم في دعم التدفق النقدي الحر والحد من ممارسات الأرباح.

5. أظهرت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في التدفق النقدي الحر، بمعنى أنه كلما زاد مستوى قوة لجان التدقيق سينعكس ذلك على زيادة التدفق النقدي الحر.

2-4. التوصيات

1. ضرورة تفعيل دور السلطات ولجانها لما لها من دور فعال في تقليل إدارة الأرباح في المصارف، وكذلك الدور الفعال التي تلعبه تلك اللجان في تعزيز جودة القوائم المالية التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحة.
2. ضرورة المتابعة من قبل الجهات الرقابية في سوق العراق للأوراق المالية فيما يتعلق بمستوى تطبيق خصائص لجنة التدقيق.
3. ضرورة إعطاء المصارف العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية المزيد من الاهتمام بالقوائم المالية، وكذلك العمل على نشر المعلومات والبيانات الخاصة بها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

1. عيسى، سمر سليمان، 2021، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دراسة حالة شركة سيريتل موبايل تيليكوم، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
2. ألعيادة، رغد عبد الخالق شامل، 2022، تأثير خصائص لجنة التدقيق والمدقق الخارجي في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
3. كشكش، محمود نصر ودرغام، ماهر موسى، 2021، أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 3، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – الجامعة الإسلامية، فلسطين.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abdi, M., Zalqi, H., Aulum, M., K., & Alibiglou, M., (2019), The Audit Committee Characteristics and Free Cash Flow; Test of Theories Agency and Transaction Fee, Scientific Quarterly - Experimental Studies of Financial Accounting, (17), (68), pp121-143.
2. Abdulkarem, N. Q., & Jassim, M. R., (2022), The impact of the quality of the external audit on real earnings management: An applied study on a sample of companies listed in the Iraq Stock Exchange. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 18(58, 1), 56-73.
3. ACC, 2017, Audit Committee Charter.
4. Adinehzadeh, R., & Jaffar, R., (2013), Corporate Governance and Firm Free Cash Flows: Evidence from Malaysia, Information Management and Business Review, (5), (11), pp. 531-537.
5. Alnawaiseh, M., A., L., I., Alomari, R., M., Al-Rawashdeh, F., & alnawaiseh, M., B., (2017), The effect of Free Cash Flow on the Companies' Financial Polices: Evidence from Jordan, International Journal of Economic Research, (14), (9), PP1-9.

6. Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012), Auditing and Assurance Services5An Integrated Approach. (14th Ed). New Jersey, USA: Pearson Education International.
7. Benjamin, S. J., Karrahemi, K. E., (2013), A Test of Audit Committee Characteristics and Free Cash Flows, Corporate Ownership & Control, (10) (2), pp611-626.
8. Braswell, M., Daniels, R., B., Landis, M., & Chang, C., C., A., (2012), Characteristics of diligent audit committees, Journal of Business & Economics Research (JBER), (10), (4), PP191-206.
9. Chariri, A., & Januarti, I., (2017), Audit Committee Characteristics and Integrated Reporting: Empirical Study of Companies Listed on the Johannesburg Stock Exchange, European Research Studies Journal, XX, (4), PP305-318.
10. Ehrhardt, M., & Brigham, E., (2011), Financial Management, Thirteenth Edition, South-Western Cengage LearningSpira, L., F., 2003, Audit Committees: Begging the Question?, Corporate Governance: An International Review, (11), (1), pp180-188.
11. Fares, A. H., Saleem, A. D., & Jassim, M. R., (2021), The Impact of Demographic Characteristics of Board directors on Unconditional conservatism: A Study on a Sample of Companies Listed on the Iraq Stock Exchange. Journal of Business Economics for Applied Research, 1(1).
12. Faris, A. H., (2020), Joint audit and its impact on the market value of firms listed on the Iraq Stock Exchange. journal of Economics and Administrative Sciences, 26(124).
13. Faris, A. H., & Saleem, A. D., (2021), The effect of gender diversity of board directors and accounting conservatism on firm value. Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(127), 285-306.
14. Ghazi, M. F., & Jasim, M. R., (2023), The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on accrual quality and its reflection on the efficiency of investment decisions: an applied study on a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 19(62 part 1).
15. Hendrawan, R., Susilowati, N., & Kristanti, F., (2019), Share Valuation of Indonesian Regional Development Bank using Free Cash Flow to Equity and Relative Valuation Methods, The 2nd International Conference on Inclusive Business in the Changing World, PP94-105.
16. Jassi, M. R., (2022), The Impact of Corporate Governance on the Value Relevance of Accounting Information: An applied Study in A sample of Companies Listed on the Iraqi Stock Exchange. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 18(57 part 1).
17. Jassim, M. R., (2019), The impact of cultural dimensions on governance and its reflection on the management of profits of Iraqi and international economic units (Doctoral dissertation, PhD thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Baghdad).
18. Jensen, M., C., (1986), Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers, American Economic Review, (76), (2), PP323-329.

19. Jrairah, T., S., & Al-Beshtawi, S., H., (2014), The Commitment of Audit Committees to Their Tasks and Failure from the View of Managers of Internal Audit Departments in Public Shareholding Companies in Jordan, (5), (6), PP109-122
20. Kieso, D., E., Weygandt, J., J., & Warfield, T., D., (2014), Intermediate Accounting: IFRS Edition, SECOND Edition, John Wiley & Sons.
21. Kieso, d.,e., Weygandt, j., j., & Warfield, t., d., (2020), Intermediate Accounting: Ifrs Edition, Fourth Edition, John Wiley & Sons.
22. KPMG's, 2017, Audit Committee Institute. (www.kpmg.com/aci), 2017.
23. LCL, (2022), Lancer Container Lines.
24. Lewis, R., I., (2018), Classification of the Micro, Small, Medium and Large (MSMLE's) enterprises in Belize, based on the Free Cash Flow (FCF), International Journal of Business and Applied Social Science, (4), (9), PP1-6.
25. Lutfiana, F., B., Riduwan, A., (2018), The Influence of Free Cash Flow, Investment Opportunity Set and Leverage on Dividend Policy, Journal of Accounting Science and Research, (7), (10), PP1-17.
26. Mardessi, S., M., (2021), The Effect of Audit Committee Characteristics on Financial Reporting Quality: The Moderating Role of Audit Quality in The Netherlands, Corporate Ownership & Control, (18), (3), PP19-30.
27. Mishra, M., & Malhotra, A., K., (2016), Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from India, International Journal of Accounting and Financial Reporting, (6), (2), PP247- 273.
28. Mohammad, W., M., W., Wasiuzzaman, S., Morsali, S., S., & Zaini, R., M., (2018), The Effect of Audit Committee Characteristics on Financial Restatements in Malaysia, Journal of Asia-Pacific Business, PP1-19.
29. Namakavarani, O., M., Daryaei, A., A., Askarany, D., & Askary, S., (2021), Audit Committee Characteristics and Quality of Financial Information: The Role of the Internal Information Environment and Political Connections, Journal of Risk and Financial Management, (14), (273), PP1-18.
30. Nekhili, M., Amar, I., F., B., Chtiou, T., & Lakhal, F., (2016), Free Cash Flow and Earnings Management: The Moderating Role of Governance and Ownership, The Journal of Applied Business Research, (32), (1), PP255-268.
31. Nouri, S., & Gilaninia, B., (2017), The Effect of Surplus Free Cash Flow and Audit Quality on Earnings Management, International Journal of Economics and Financial, (7), (3), PP270-275.
32. Oliver, O., & Grace, O., (2017), Effect of Audit Committee Qualities on Financial Reporting of Listed Companies in Nigeria: A Perspective Study, International Journal of Scientific and Research Publications, (7), (10), PP278-290.
33. SACC, 2018, Sample Audit Committee Charter.
34. Stela, A., K., A., & Rhumah, A., M., A., (2017), Effect of Board Diversity, Audit Committee, Managerial Ownership, Ownership of Institutional, Profitability and Leverage on Value of the Firm, (8), (1), PP15-20.
35. Verschoor, C., (2008), Audit Committee Essentials.